«الايجابي» في نظر واشنطن سلبي في نظرنا !

[illegible] محال امام العرب المستجدين [illegible] الابيض للتهرب من الحقيقة . [illegible] «الايجابية» في نظر الساسة الاميركيين [illegible] موقف هؤلاء العرب مع الموقف [illegible] الاميركي الراسخ في حدود كاسب [illegible] التحفظات الاسرائيلية لاتفاقاته .

[illegible] هؤلاء العرب، وهم جميعا من [illegible] والفلسطينيين على فتاتهم ، قد كانوا [illegible] في الماضي، كل تصريح اميركي عن [illegible] السلام» في الشرق الاوسط بانه [illegible] في الموقف الاميركي لصالحهم، [illegible] الفلسطينيون ان يفعلوا مثل ذلك الان !

[illegible] الجديدة ، حسب المفهوم الاميركي [illegible] هي الاتفاق مع بوش على استبعاد [illegible] الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، [illegible] قيام دولة مستقلة ، والتعاون لاخراج [illegible] التحرير من الحلبة السياسية كممثل شرعي [illegible] الشعب الفلسطيني . وهذا ما لخصه بوش [illegible] في «نقاط التماثل» التي اعلنها بين موقف [illegible] حكام اسرائيل والاردن ومصر !

[illegible] النظر في التطورات التي سبقت [illegible] عن نقاط التماثل هذه يبدو جليا ان ما [illegible] عن «الفرص الجديدة» ، بعد الغزو [illegible] للبنان ، وعشية وبعد التوقيع على [illegible] عمان، انما كان يستهدف بلوغ نقاط [illegible] هذه، وليس «احراج» اسرائيل او [illegible] الجانب الاميركي» باعتدال» منظمة [illegible] كما كان يروج انذاك !

[illegible] حينما يتحدث الناطق الرسمي [illegible] عن «التطورات الايجابية» في [illegible] ، ومثله يتحدث المسؤولون [illegible]، فانه يحددها باغلاق مكاتب المنظمة في عمان ، وخطة التنمية الاردنية للاراضي المحتلة، وبروز تحرك ضد منظمة التحرير في الاردن وخارجه . وكما يتضح من تصريح الناطق الرسمي الاميركي اياه هناك حث اميركي على مواصلة هذا النهج ، وتلميح واضح بان استئناف «جهود السلام» الاميركية المزعومة مرهون بالنتائج التي سيحققها هذا النهج في ابراز «فلسطينيين حقيقيين» على حد تعبير الدوائر الاسرائيلية الاميركية ، ليتولوا تمثيل الشعب الفلسطيني في مفاوضات «الادارة الذاتية» !

وكان اسحق رابين واضحا تماما في تصريحاته على جسر اللنبي، حينما حدد مهمات خطة التنمية الاردنية للضفة والقطاع بشرط انسجامها مع سياسة «الادارة المدنية» في «يهودا وشومرون» ، وحينما اعتبر ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة «رعايا اردنيين» في «المناطق» !

ليس لهذا معنى سوى أن رابين يريد من خطة التنمية الاردنية تعزيز الوضع القائم، وتكريس «الادارة المدنية» بديلا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبار «سكان المناطق» على حد تعبيره، مجرد «رعايا اردنيين» ، كما هو الحال بالنسبة للرعايا الاتراك في المانيا الغربية !

ان وسائل الاعلام الاردنية، وجميعها رسمية، تصمت صمت القبور على هذه التصريحات . مع انها في غاية الفصاحة حينما يتعلق الامر بالحملة النفسية ضد صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه باهدافه الوطنية ، وضد حركته الوطنية ومواقف الاجماع الوطني الفلسطيني .

ان هذا الصمت لن يقنع «الاغلبية الصامتة» ، التي يزعمون وجودها، بان «خطة التنمية» التي يطلقون عنها في عمان وعلى شاشة التلفزيون الاردني ، تتعارض مع سياسة «الادارة المدنية في يهودا والسامرة» !

ان هذه «الاغلبية الصامتة» ، كما يدعون ، تؤمن بالقول الشعبي الشائع «السكوت علامة الرضى» ، خصوصا حينما ترى رؤساء البلديات والمدراء الذين يفترض فيهم «توزيع» اموال التنمية المزعومة يتسلمون «مراسيم التعيين» من «الادارة المدنية في يهودا والسامرة» !

لذلك تحاول الاوساط الرسمية الاردنية والاوساط المؤيدة لها في الضفة الغربية وقطاع غزة التهرب من تفسير هذا الوضع، ومطالبة منظمة التحرير، عبر التهجم عليها والتشكيك بها، بضرورة الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، لان تلك الموافقة، حسب زعمهم ، ستفتح الطريق امام «الخلاص» من الاحتلال !

لقد دحضت الايام هذا الزعم اذا كان المقصود به الانسحاب الاسرائيلي من كافة الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وقد دخلوا في مفاوضات طويلة وعبر سنوات مديدة على اساس ذلك القرار ولم يتوصلوا الى شيء ! والمسؤولون الاميركيون والاسرائيليون لا يتحدثون ، هذه الايام، الا عن «رفع مستوى المعيشة» ومثلهم ايضا يتحدث حكام مصر والاردن ، وفي ظل «الادارة المدنية» الاسرائيلية القائمة .

ولهذا فان من حقنا ان نستخلص من ذلك ان المقصود بالخلاص من الاحتلال، الذي يبشرنا به المطالبون بالموافقة على قرار ٢٤٢، هو تغيير تعبير «الاحتلال» واستبداله بالحكم الاداري الذاتي او بالتقاسم الوظيفي ، كما يتردد في تصريحات مسؤولين من دول «نقاط التماثل» التي تحدث عنها «جورج بوش» ! وان مطالبة منظمة التحرير بالموافقة على قرار مجلس الامن

بشير البرغوثي

رقم ٢٤٢ تستهدف الحصول على موافقة «فلسطينية رسمية» على هذا التغيير في الاسم ، والموافقة الذاتية على الانتحار والخروج نهائيا من الحلبة السياسية !

ان الطريق ليس معبدا امام اصحاب هذه الحسابات ، وما اكثر المرات التي ظنوا خلالها، في السابق، ان الابواب قد فتحت امامهم ليكتشفوا، بعد ذلك، ان وراء الابواب المفتوحة ابوابا موصدة ! ويتبين لهم، دون ان يتعظوا من ذلك، ان هذا الطريق ذو اتجاهين ، وانهم كلما عارضوا الحركة الوطنية الفلسطينية كلما ازدادت المعارضة الوطنية لهم في بلدانهم نفسها !

ومع ذلك لا ينبغي التغاضي عن الاخطار الماثلة ، وفي مقدمتها القضاء على دور ومكانة منظمة التحرير . وهي اخطار تستدعي مواجهتها والتخلص من «النظرة البيروقراطية» في معالجة الخلافات القائمة ، والارتفاع الى مستوى «النظرة السياسية» ، التي ترى فيما يجرى خطرا يمس جميع اطراف الخلاف بغض النظر عن افكارهم ومواقفهم ، ويستهدف الانجاز السياسي المشترك لكل هذه الاطراف .

الميثاق والعهد تواصلان الصدور
إلى حين بت المحكمة الاسرائيلية العليا في اتهامات السلطات

تواصلت حملة التضامن الجماهيري مع الزميلتين «الميثاق» و «العهد» ضد قرار السلطات باغلاقهما . وطوال الاسبوع المنصرم، توافدت عشرات الوفود الحزبية والنقابية والنسائية والشبابية في الارض المحتلة ، الى مكاتب الهيئتين في القدس للاعراب عن تضامنها وللمطالبة بالغاء قرار الاغلاق فورا .

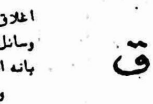

وفي الجانب الاسرائيلي ، انتقدت غالبية الصحف الاسرائيلية اغلاق «الميثاق» و «العهد» .ووصفت وسائل الاعلام الاسرائيلية الاغلاق، بانه اجراء يستهدف كم الافواه .

وصرح ايتان الموع رئيس نقابة الصحفيين الاسرائيليين بان نقابته ترى في قرار الاغلاق مسا بحرية الصحافة" . واعرب "الموع" عن خشيته من هذه السابقة . واعتبرها، سابقة خطيرة تشمل الصحف الاسرائيلية نفسها .

كما ابرق لطيف دورى سكرتير "لجنة الحوار الاسرائيلي — الفلسطيني" محتجا الى رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس ووزير داخليته . واعتبرت البرقية "امر الاغلاق" بمثابة "مس خطير بحرية الراى والتعبير" وطالب دورى بالغاء امر الاغلاق .

وقالت المحكمة العليا الاسرائيلية في القدس، قد اصدرت امرا احترازيا يمنع تنفيذ قرار السلطات اغلاق جريدة "الميثاق" ومجلة "العهد" لمدة ثلاثة ايام، الى ان تناقش المحكمة الاشكال الذى تقدمت به المجلتان ضد قرار اغلاقهما .

كما اجل الامر النهائية الاسرائيلية لمدة ثلاثة ايام، كي تشرح، امام المحكمة الاسباب التي حدت بها الى اصدار قرارها .

وذكرت صحيفة "عل همشمار" الاسرائيلية [illegible] في وزارة الداخلية [illegible] في عرض جوابه [illegible] المحكمة العليا ، "ان [illegible] الميثاق" و [illegible] الفلسطينيون ووسيلة [illegible] ! واضاف بيان [illegible] "ان الغاء [illegible] منظمات امتحارية [illegible] مما لسان حال [illegible] فلسطين" .

[illegible] الجنيب محور [illegible] هذه المواقع في [illegible] الاعلام في حد تحيثه، [illegible] حملة التحامل ضد [illegible] "العهد" والمجلة [illegible] العرب، حيوى [illegible] ٨/١٤ اعتصام

في مقر "الميثاق" ، شارك فيه عشرات الزملاء الصحفيين .

وذكرت "الميثاق" ان من بين المشاركين وفود عن صحف ومجلات "الطليعة" و "الفجر" العربي والانجليزي و "الشعب" و المكتب الفلسطيني و "العودة" و "الكاتب" .

كما واجرت الشخصيات الوطنية، ودات الصفة التمثيلية ، اتصالات مع الزميلتين ، اعربت خلالها عن تضامنها ومواقفها، للخطوات الرامية الى ابطال قرار الاغلاق ومواصلة صدور الصحيفة والمجلة .

هذا، وتفاعلت حملة التضامن مع "الميثاق" و "العهد" خارج الارض المحتلة . ففي دمشق ، اصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بيانا شجبت فيه قرار الاغلاق . ودعا المحافل الصحفية الدولية المدافعة عن حرية الراى للوقوف الى جانب الصحيفة والمجلة، من اجل اعادة صدورهما .

واشار بيان الاتحاد الى التنسيق المستمر بين اسرائيل والاردن ، في هذا الصدد . وقال : "ان هذه الخطوة تندرج في اطار الخطوات الرامية الى تهيئة الاجواء لتمرير مشروع التقاسم الوظيفي (بين اسرائيل والاردن) في الضفة الغربية وقطاع غزة" .

السلطات العسكرية تصادر آلاف الدونمات
من أراضي بديا وسرطه

نابلس — اصدرت السلطات العسكرية امرا عسكريا جديدا يقضي بمصادرة الاف الدونمات في قريتي بديا وسرطة من قضاء طولكرم . والاراضي المصادرة، كانت موضع نزاع بين اصحابها العرب وبين الشركات الاسرائيلية . حيث تم ابطال العديد من عقود البيع المزورة .

ومن الجدير بالذكر، ان امر المصادرة العسكرى جاء بعد الاحراج الشديد الذى وقعت فيه الشركات الاسرائيلية، حيث وجدت ان معظم الاراضي التي وضعت اليد عليها كانت بفعل صفقات مزورة .

واعلن الامر العسكرى عن الاراضي المصادرة بانها اصبحت "اراضي دولة" وجاء ذلك، لدى ابلاغ السلطات العسكرية في منطقة طولكرم لاصحاب الاراضي يوم امس الاربعاء .

واعطى الامر العسكرى اصحاب الاراضي مهلة ٤٥ يوما من اجل الاعتراض لدى لجنة الاعتراضات العسكرية في رام الله .

ويشمل امر المصادرة العسكرى مواقع : "حزيمة" و "السوافت" و "كنايف عمار" و "وادى النار" و "ظهر صبح" من اراضي بديا ، اضافة الى مواقع اخرى في قرية سرطة .

وحدد الامر ان قرار المصادرة يشمل الف دونم، لكن مصادر مطلعة، اكدت ان مساحات الاراضي الموجودة في المواقع المذكورة لوحدها تزيد عن ثلاثة الاف دونم .